العدد (1553) السنة السادسة - الاربعاء (8) تموز 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

كتابات حرة

البلديات، أمانة بغداد، التسجيل العقاري

تجاوزات وتجاوزات!

عزيز سلطان الشمري

إيفاء بالوعد الذي قطعته على نفسي في مقالات سابقة ان أسلط الضوء على القضايا التي تخص الوطن والمواطن فها انذا اليوم أضع بين أيديكم فضلا عن لفت نظر السادة المسؤولين في الدوائر ذات العلاقة قضية في غاية الأهمية من شانها ان تحدث تشويها فظيعاً في التصاميم الأساسية للمدن العراقية، وقبل ان يستفحل الامر وتتعذر علينا المعالجة الا بإزالة التجاوزات وما سيقع من ضرر على عدد كبير من العوائل العراقية التي وقعت ضحية هذا العمل غير القانوني بعدما بذلوا كل مدخراتهم .

وكمواطنين يحق لنا ان نناقش القضية من منطلق وطني كي لا نضطر ذات يوم الى إلقاء خرائط التصميم الأساسية في حاوية النفايات بعدما امتلأت ساحات كرة القدم والملاعب والبساتين والمناطق الخضر وتلك التي خصصت للطرق السريعة والخدمات المختلفة بالبيوت النظامية وغير النظامية في بغداد والمحافظات اما كيف؟ فالموضوع فيه تحايل كبير على القانون اذ استغل أصحاب البساتين التي تقع في وسط او محيط المدن، بعدما أصبحت وارداتهم لا تكفي متطلبات العيش في ظل قوانين التجارة الحرة التي أرسى قواعدها السيد بريمر سيئ الصيت، والتي سمحت للتجار استيراد جميع المنتجات الزراعية كالبصل والبطاطا والطماطم والباذنجان والخيار وجميع أنواع الفاكهة، وربما يصل الامر الى استيراد التمر المبرد فالتمر المعلب تم استيراده منذ زمن بعيد.

وأصحاب الأراضي الزراعية التي انقطع عنها الماء بفعل استحواذ دول الجوار على منابع وروافد دجلة والفرات وانحسار المطر.

وأولئك الذين استردوا أراضيهم بعدما تسلموا التعويضات من الحكومة السابقة مستغلين الأوضاع الجديدة بحجة ان التعويض كان قليلا وانهم اجبروا على التخلي عن أراضيهم متناسين ان التعويض حينها كان مناسبا.

اذ قام هؤلاء بعمل خرائط جزؤا فيها الأملاك المذكورة الى قطع سكنية صغيرة وكل سند ملكية يحتوي على أربعين اسماً كحد ادنى وتلك الخرائط لا تحتوي على اي مساحات للخدمات للاستفادة القصوى من المساحات وبيعها كملك مشاع حصل هذا في بساتين العطيفية المحيطة بجسر الاعظمية والخطيب والعامرية وحي تونس قرب الخط السريع ومنطقة البلديات الساحة المحاذية لمشروع الماء والشماعية والعبيدي وخلف السدة في منطقة الأمين والزعفرانية وحي اور – الساحة المجاورة لجمعية المنصور وحي البساتين وقرب منطقة الكريعات وغيرها الكثير في بغداد بجانبيها الرصافة والكرخ فضلا عن محافظات النجف وكربلاء والبصرة وجميع المدن العراقية الأخرى والعجيب في الامر ان دوائر التسجيل العقاري تشارك في هذا الاحتيال على القانون من خلال الموافقة والتصديق على هذا التفتيت للملكية وتسجيل وتوزيع سندات الملكية المشاعة التي يحتوي السند الواحد منها على أكثر من أربعين اسماً، والأدهى والأمر ان أمانة بغداد والدوائر البلدية في المحافظات لم تعترض ولم تمنع هذا العمل المنافي للقانون والتصاميم، بل ان عملية بناء هذه الأراضي تتم على مرأى ومسمع هذه الدوائر.

فهل أصبح التصميم الأساسي للمدن العراقية في خبر كان؟ وهل يعتبر المعنيون في الحكومة العراقية هم الراعين لهذا التجاوز من خلال سكوتهم على تجاوز المتجاوزين على الأراضي الحكومية المخصصة للأغراض المختلفة لكي يكسبوا أصوات هؤلاء في الانتخابات المحلية والبرلمانية.

واذا أمكننا ان نغض الطرف عن من بنى كوخا او وضع كرفاناً بعيداً عن الشارع العام او طريق فرعي، فهل يمكن السكوت على من تجاوز على الأراضي التي تقع على الشارع العام واستغلها استغلالاً تجارياً وكيف يمكننا التساهل مع من اقتطع الأرض التي تعجبه في موقعها وقيمتها وابتنى عليها داراً كبيراً بالكونكريت المسلح..؟

وأن البعض من هؤلاء اصبح يتاجر في بيع هذه الأملاك.. وسؤالنا للسادة المعنيين اين هي المناطق الخضر التي نسمع بها ونقرأ عنها في وسائل الإعلام ولم ولن نراها!؟ هل استقرت تصاميمها فوق الرفوف العالية؟ كغيرها من المشاريع والدراسات والقرارات..؟

تقرير

كهرباء المراكز الصحية بين وزارتين!

من منا لم يراجع مركزا صحيا لإجراء لقاح لأطفاله أو زوجته الحامل أو طلبا لعلاج لنفسه أو لعائلته أو لعلاج الأسنان وإجراء الفحص ألمختبري وغيرها من الخدمات الصحية التي تقدمها المراكز الصحية للمواطن العراقي الحبيب.

الدكتور محمد عادل

هل تتخيلون عدم وجود المراكز الصحية في حياة المواطن العراقي بمعنى إن المواطن العراقي الحبيب إذا احتاج لأي خدمة صحية فانه سيتوجه إلى المستشفيات العامة لان العيادات الخاصة لا توفر اللقاح مثلا فستكتظ المستشفيات بالمراجعين من ذوي الحالات المرضية البسيطة واللقاحات فضلا عن مشقة المواطن في التنقل هو وأفراد عائلته في الذهاب إلى المستشفى التي تكون عادة بعيدة نسبيا عن موقع سكنه وارتفاع أجور النقل بينما المركز الصحي قريب عن سكنه أو إن حالته المادية لا تسمح بالذهاب للعيادات الخاصة، وإذا علمنا إن انقطاع التيار الكهربائي عن المراكز الصحية سيؤدي إلى توقف الخدمات التالية: التحليلات المرضية، شعبة الأسنان، السونار، فحص القلب ECG، جهاز علاج الربو الكهربائي، وغيرها من الخدمات العلاجية الطبية، وإذا علمنا إن المركز الصحي الواحد يخدم حوالي خمس محلات سكنية كاملة في بغداد والمحافظات نعلم مدى أهمية هذه المراكز الصحية وديمومة العمل فيها والمراكز الصحية ليست مجهزة بخط الطوارئ للكهرباء الوطنية كالمستشفيات وتحتوي معظمها على مولدة وهي إن كانت صالحة للعمل معرضة للعطب في أي وقت وعند عطلها لن تصلح بين ليلة وضحاها لأنها جهاز كبير ومعقد ويخضع هذا التصليح للروتين وكتابنا وكتابكم فضلا عن قلة حصة الكاز التي تجهز بها المراكز الصحية بناءا على ما تقدم، نرجو من الحكومة ووزارة الكهرباء على وجه الخصوص، الإيعاز بعمل حصر سريع للمناطق التي تقع فيها المراكز الصحية وتجهيزها بالكهرباء أربع ساعات فقط يوميا من التاسعة صباحا وحتى الواحدة ظهرا لكي يضمن المواطنون العراقيون إنهم سيجدون الرعاية الصحية عندما يذهبون إلى المركز الصحي ويتمكن الكادر الطبي والكادر التمريضي من القيام بواجبهم على أكمل وجه.

الطلب الثاني توجد أمام كل مركز صحي محولة كهربائية تعود ملكيتها لوزارة الصحة وعند عطب هذه المحولة ترفض وزارة الكهرباء تبديلها مجانا لان ملكيتها تعود لوزارة الصحة إلا بعد أن تدفع وزارة الصحة ثمن التبديل وقد تستغرق هذه العملية مع الروتين شهرا كاملا وأحيانا يصادف عطل المحول الكهربائي عطل المولد فيتوقف العمل كليا في المركز الصحي الاقتراح على مجلس الوزراء الموقر مناقلة ملكية هذه المحولات إلى وزارة الكهرباء، لذا في حال عطبت المحولة تكون القضية شأنا داخليا لوزارة الكهرباء وليس مخاطبات بين وزارتين مع ما تستغرقه هذه العملية من وقت طويل بسبب الروتين.

عندما تغيب الكهرباء... عدسة: مهدي الخالدي

ضوء

تصادم ثقافات

ضحى عبد الله

في قلب العاصمة بغداد وعلى ناصية طريق مفترق طريق تتقاطع فيه عدة شوارع أقام احدهم مطعما مستغلا وجود إحدى المؤسسات الحكومية ،عملها على تماس مباشر مع مواطنين يأتونها من المحافظات (ياتونها زرافات ووحدانا) ولا سبيل للحصول على طعام من غير هذا المطعم الذي يتخذ معظم مساحة الرصيف ،مسقف بلوحات معدنية ويبيع مختلف الأطعمة والاشربة والإقبال عليه لا يدانيه إقبال، كان احدهم يرتدي الكوفية والعقال يقف أمام صاحب المطعم (الهوائي) وسأله ان يقدم له شيشا واحدا (تكة) على ان لا يحوي على الشحم لانه (البارحة وصل للموت) على حد قوله ثم جلس على إحدى الصفائح منتظرا ما طلبه.وبعد فترة ليست بالقصيرة جاءه العامل المساعد ليقدم له (صمونة) وبداخلها المطلوب فاستنكر الزبون ذلك وطلب ان تقدم له أسوة بالآخرين بطبق معدني لكن صاحب المطعم ذكر له ان من يطلب (شيشا) واحدا لا يعامل أسوة بطالب اثنين. واحتدم النقاش إطلاقاً من الفرق بين من يطلب الـ(شيش) ومن يطلب الـ(الشيشين) فاستشهد الزبون بالقول ان في محافظته يعامل الاثنان سواء ثم أضاف بأنه قد حذر من زيارته لبغداد وتعامل أهلها غير المنصف فرد صاحب المطعم بالقول ان أهالي بغداد هم اشرف الناس وان أهالي المحافظات اغلبهم (من النشالة) و(الحرامية) ووصل الحد الى ما يحمد عقباه وتم تسوية الامر في ما بعد على ان يفرض على مواطن المحافظات من كمية طعام.

كان الزبون يرمق مساعد\ صاحب المطعم وهو يملأ الطبق بشتى أنواع المقبلات وبكميات كبيرة وكان يدعوه الى عدم أضافتها لطبقة لانه لا يأكلها ولكن الآخر كان يتجاهل ذلك.اعتقد بان الزبون كان يظن ان هذه الكمية من الخضار والطرشي التي طرزت وأثقلت طبقه سيدفع ثمنها بنسبة (طردية) في حين ان صاحب المطعم كان لا يهتم لمقدارها لان الزبون أكلها ام لم يأكل منها فثمنها محسوب سلفا أضف الى انه لا يرمي ما يخلفه مرتاد مطعمه اذ انه يضيف ما يتخلف الى ما عنده من خضار وطرشي وغيره !!وهذا ما لاحظته.

كان زبون المحافظات ينتقد ويتكلم وصاحب المطعم يرد منزعجا (لتحجي زايد) ولا اعلم كيف انتهت الأمور بينهما فيما بعد لانني غادرت المكان مسرعا وباعتقادي ان نزاعا سينشب بين الاثنين ثانية حول سعر الطعام.

اعتقد ان هناك خلافا محتدما ما بين المركز والمحافظات وانعكاساته تتخذ اشكالا والوانا.

انتشار مطاعم الارصفة..

قضية للمناقشة

لجنة الطاقة وسعر الامبير

بغداد / احمد نوفل

استبشر المواطن خيرا، حينما علم بتدخل الدولة في قطاع إنتاج التيار الكهربائي من مولدات القطاع الأهلي متمثلا بوزارة النفط بتزويد صاحب المولدة بالكاز مقابل تحديد سعر الامبير الذي غالى البعض من أصحاب المولدات بتحديده ولم يكن للمواطن من بد في قبوله لشدة ما يتعرض له من درجات حرارة لا تطاق.

اعتقد المواطن بأن هناك الية ورقابة ستفرض على أصحاب المولدات لوضع حد في ارتفاع الاسعار التي يفرضونها.كانت ذريعة العاملين في هذا المضمار قبل ذلك ان أثمان الكاز تتصاعد لذلك تفرض أثمان على ضوء أسعارها لكن وزارة النفط بتزويدها الكاز لهم أسقطت هذه الذريعة تماما.

وتطلع المواطن الى اثمان متهاودة لاسيما وان مجلس محافظة بغداد ممثلا بـ(لجنة الطاقة) فيه تدخل هو الاخر لصالح المواطن ومناه بسعر (امبير) لا يقل ولا يزيد عن الثمانية الاف دينار،وزارة النفط أوفت بما وعدت وصارت تزود أصحاب المولدات بالكاز اعتقادا منها بأنها تساعد المواطن في منطقته بالتزود من هذه المولدات بتيار اقل كلفة ،لكن النتيجة لم تكن كما تمنى واعتقد المواطن ففي الدورة يشكو من سعر الامبير ناهز الخمسة عشر الف دينار وفي منطقة شارع فلسطين قفز ما فوق العشرة الاف دينار وفي مدينة الصدر الحال نفسه.

ولكن مجالس البلديات التي يعول عليها بالمراقبة والوقوف الى جانب المواطن لم تكن كما كان معولاً عليها وتركت الحبل على الغارب لأصحاب المولدات يفرضون ما يشتهون ولم يقف الامر على هذا، بل ان بعض أعضائها ممن يشكو اليه المواطن يغمز له بالقول (نخشى ان نحثه على التقييد في السر فيطفأ مولدته ونخسره)!! تصوروا.. المواطن يداهمه الشك في ان البعض من عناصر هذه المجالس يقف منه بالضد من خلال تفاهمات (يعلمها الله وحده) تدعوه الى غض النظر وعدم محاسبة المخالف.

ولا نعلم ما موقف مجلس محافظة بغداد من الامر ولم لا تساهم لجنة الطاقة فيها وهي المعنية بالامر اكثر من غيرها وبالتنسيق مع المجالس البلديات التي أكثرها لا يعير لمعاناة المواطن التفاتا واكتفيا بالكرسي في الدائرة البلدية وبالمكيف ولولا المواطن لما كان هناك.

الاعلان ابلغ..

من الشارع

سواق كيا مرحون!

العلاقة بين المواطن، وصاحب سيارة الكيا ليست على مايرام.عدم التقيد بالاجرة، والمسافة، يعدها المواطن استغلالا من اصحاب هذه السيارات، التي تطفو على شوارعنا بلا منافس، او منازع .اغلب السواق تعود ملكية السيارة لهم بالعكس مما كان عليه الامر في اوقات سابقة . كان القليل من السواق من يمتلك سيارة النقل صغيرة او كبيرة ويعملون لصالح (مالكها).

بالرغم من الانطباع السلبي السائد حول التصرفات التي تبدر منهم ،او حالات الاستغلال التي اشرنا اليها، لكن شريحتهم لاتخلو من الطيبين، والمتفهمين والمتعاونين وكرماء النفس ونتمنى ان يأتي اليوم الذي يجعلنا واصحاب الكيات (دهن ودبس).

في منطقة الوزيرية هناك تواجد لسيارات الكيا ملفت للنظر، صياحهم يعلن بالدعوة الى مختلف المناطق (الحسينية – الثورة –باب المعظم باب الشرقي –االكرادة ومناطق اخرى عديدة)مستغلين كثرة مراجعي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لنقلهم الى مناطقه .تذمر ركاب سيارة الكيا التي كان يعلن اصحابها عن اتجاهها نحو منطقة الباب الشرقي .كانت بحاجة (لنفر) واحد لكنه مع ذلك استعصى مجيئه ونحن ننظر من النافذة .طال الانتظار اكثر مما توقع وزاد في التذمر نزول ثلاثة من الركاب قرروا استخدام سيارة اجرة (تكسي) مما زاد في الطين بله وبدل الحاجة الى راكب واحد صارت الحاجة الى اربع !!.البعض لام السائق على شدة الطمع وذكر له لو انه اقتنع برزقه وتحرك بنقص راكب افضل مما حدث الان فقد خسر هو والراكب الوقت والجهد والتعرض الى حرارة الجو اللاهب.

ولكن بعد فترة وجيزة جاء من جعل السيارة تمتلىء بمقاعدها وصعد السائق وعندما وضع حزام الامان على كتفه التفت الى الركاب قائلا مصطنعا الجد من كان يملك هاتفا نقالا عليه اطفاؤه ومن يملك هاتفا بكاميرا تسليمه حالا توكلنا على الله تحرك الهواء الساكن وهذه الملحة ومسحة المرح بدلة من هيئة وجوه الركاب وزرعت الابتسامة بدلت التقطيب. مرحى لكل سائق مرح .

سؤال موجه الى أمانة بغداد حصرا

اذا كانت الأمانة فعلا لديها التصميم الكامل والخطة العملية ووقت التنفيذ للبدء بمشروع ١٠×١٠ولديها أيضاً خطة للبدء بذلك فلماذا لا تعلم المواطنين المعنيين من اجل إيقاف عملية الهدم والبناء من جديد التي تجري بتزايد في المدينة وتكفي المواطن هدر المال الذي ينفقه على شراء المواد الإنشائية وأيام العمل.

ملاحظات حول الأسئلة الامتحانية

بعث المواطن أبو فرهاد برسالة ذكر فيها ان الأسئلة الامتحانية للصفوف السادسة الإعدادية لمادة الرياضيات يمكن تسجيل عدة ملاحظات بشأنها توخيا للفائدة وهي: ان الأسئلة كانت سطحية وغير شاملة بكافة فصول المنهج إضافة الى جميع المواضيع المهمة في فصول الكتاب مثل الغاية والتطبيقات أهملت وكان من الأجدى اختبار الطلبة فيها الفصل الثاني من المنهج لم يرد منه سوى سؤال واحد وكان الأجدى أيضاً ان يورد بفرعين لانه فصل يساعد على رفع درجة الطالب.

رسالة العدد

الدفاع لا تعير لعوائلهم التفاتا!

بعث عدد من عوائل شهداء الجيش العراقي البطل الذين بذلوا الأنفس رخيصة في سبيل وطنهم والدفاع عنه وعن اخوتهم المواطنين من خلال تصديهم لموجة الإرهاب التي طالت ربوع بلدنا ودفع المواطنون ثمنها دما نازفا ضمخ تربة العراق بعطره الزكي :هذه العوائل في رسالتها تقول ان أبناءها انتموا الى قوات الحرس الوطني عام ٢٠٠٥ ونالوا الشهادة في سبيل وطنهم بنفس التاريخ وتركوا وراءهم عوائل من أباء وأمهات وأبناء دون معيل، هذه العوائل منذ ذلك العام والى الآن تطالب بالراتب التقاعدي لأبنائها عن طريق دائرة الشهداء في زيونة دون ان تجد أية إجابة شافية اذ لا تقدير ولا تعاطف تجده من لدن وزارة الدفاع التي يتوقف عليها الامر في منح هؤلاء الشهداء الرقم الإحصائي من اجل تمشية أوراق التقاعد لكنها لا تجيب منذ تلك السنة ولا تعلم هذه العوائل الذنب الذي اقترفته لتنتظر كل هذه الفترة دون طائل.

عنهم/ عائلة الشهيد حسين محمد حسين سرحت طوز خورماتو

فخر لعوائلهم..

شكوى من حي الكفاءات

بعث المواطن محمد فندي جلوب من حي الكفاءات رسالة يشكو فيها من الإهمال الذي يشكو منه الحي رغم مرور فترة طويلة على قيامه ويذكر في رسالته انه الى الان والحي لا يوجد فيه شارع او زقاق مبلط ومعاناة المواطنين فيه في الصيف لا تقل عن فصل الشتاء ويطالب الجهات المعنية بضرورة الاهتمام بالأحياء السكنية التي تقع في ضواحي بغداد الشرقية اذ انها لا تزال دون بنية تحتية يمكن ان تقلل من معاناة المواطنين مع الشكر والتقدير.

كاريكاتير.....